

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٥٧٥ لسنة ٢٠١٧

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت

استثنائية وتعديلاته ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية وتعديلاته

ولاتحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الضمان الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠ وتعديلاته

ولاتحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٧ لسنة ٢٠١٥ بتفويض رئيس مجلس الوزراء

فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته رقم (٥٠) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢

على فتح حساب خاص (فرع من حساب صندوق الإغاثة المركزى) لصالح صرف تعويضات

المتضررين من أهالى محافظة شمال سيناء ؛

وعلى قرار وزيرة التضامن الاجتماعى رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠١٥ ؛

وعلى كتابى وزير المالية رقم (٢١٤٣) المؤرخ فى ٢٤/١٢/٢٠١٦ ، ورقم (٣٦٢)

المؤرخ فى ٩/٢/٢٠١٧ ؛

وبناءً على ما عرضته وزيرة التضامن الاجتماعى ؛

قرار :

(المادة الاولى)

تشكل لجنة إدارة تتولى الصرف من حساب إغاثة المضارين بمحافظة شمال سيناء
المفتوح بالبنك المركزي برقم (٨٤ / ٨٤ - ٩ / ٤٥٠) ، برئاسة السيد محافظ شمال سيناء ،
وعضوية كل من السادة :

مدير أمن شمال سيناء .

سكرتير عام محافظة شمال سيناء .

مدير مديرية التضامن الاجتماعي بشمال سيناء .

مدير مديرية الإسكان والمرافق بشمال سيناء .

مدير مديرية الشؤون الصحية بشمال سيناء .

مدير مديرية الزراعة بشمال سيناء .

رئيس مجلس المدينة المختص .

مدير المجلس القومي للسكان .

مقرر اللجنة الإقليمية للأمم المتحدة والطفولة .

مقرر المجلس القومي للمرأة .

وللجنة أن تستعين بمن تراه لإنجاز مهامها .

(المادة الثانية)

تختص اللجنة بما يأتي :

١ - إعداد لائحة داخلية للصرف من حساب إغاثة المضارين بمحافظة شمال سيناء ،
على أن تتضمن الشروط والأوضاع والقواعد والإجراءات والمستندات اللازمة للصرف
وتحديد المستحقين ، ويتم العمل بها بعد اعتمادها من السيدة وزيرة التضامن الاجتماعي .

٢ - البت في الطلبات الخاصة بتدبير الاحتياجات المالية للمتضررين من الأحداث الإرهابية
بمحافظة شمال سيناء ، بخلاف ما تقوم بصرفه وزارة التضامن الاجتماعي أو المديرية بالمحافظة .

٣ - البت في استكمال قيمة المساعدات التي تُصرف للمتضررين من خلال التضامن الاجتماعي وفقاً لقرار وزيرة التضامن الاجتماعي رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه ، لتصل قيمة المساعدة إلى مبلغ ٦٠٠ جنيه .

٤ - البت في الحالات التي لم تحصل على مساعدات التضامن الاجتماعي (مساعدات الضمان الاجتماعي ، أو كرامة وتكافل) ، للحصول على مساعدة مالية شهرية بمبلغ ٦٠٠ جنيه بناءً على قرار اللجنة .

٥ - يجوز للجنة في الحالات التي تقدرها بزيادة المساعدة لتصل بها إلى مبلغ ١٠٠٠ جنيه كحد أقصى لأي من الفئات السابقة .

٦ - البت في تقديم المساعدة للأسر التي تهدمت منازلها ولم يتم تعويضها .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ٨ مارس سنة ٢٠١٧ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل